السياسة الامريكية تجاه ايران في المرحلة الاولى من حكم الرئيس الامريكي بل كلنتون (1993–1996)

الباحث الأول:
حارث عباس اشرف

الباحث الثاني:
أ.د. عادل محمد العليان

جامعة سامراء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص:

تتناول هذه الدراسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران خلال مدة رئاسة بيل كلينتون (1993–1997)، وذلك في إطار التحولات الدولية الأوسع التي أعقبت نهاية الحرب الباردة. وتركّز الدراسة على الإطار الاستراتيجي المعروف بـ"الاحتواء المزدوج"، والذي استهدف الحد من النفوذ الإقليمي لكل من إيران والعراق، مع منع تطوير أسلحة الدمار الشامل. وتحلل الدراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية للسياسة الأمريكية، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية، والعزلة الدبلوماسية، والوجود العسكري في منطقة الخليج، والضغوط الدولية للحد من البرنامج النووي الإيراني، وتستعرض الدراسة ردّ الفعل الإيراني في ظل قيادة هاشمي رفسنجاني، مسلّطة الضوء على جهوده في إعادة الإعمار بعد الحرب والانفتاح الاقتصادي المحدود، إلى جانب مقاومته للضغوط الأمريكية. فضلًا عن ذلك، تتناول الدراسة أبرز بؤر التوتر، مثل: النزاعات الإقليمية، ودعم الجهات غير الحكومية، والتطورات في أفغانستان، مبيّنة كيف حال انعدام الثقة المتبادل دون تحقيق انخراط دبلوماسي فعّال، على الرغم من وجود بعض الاتصالات غير المباشرة، وتشير النتائج إلى أنه على الرغم من تحقيق السياسة الأمريكية بعض النجاحات التكتيكية—ولاسيما في تقييد القدرة الاقتصادية لإيران والحد من وصولها إلى التقنيات المتقدمة—فإنها لم تنجح في إحداث تحول جوهري في سلوك إيران أو توجهها الاستراتيجي، بل أسهمت في تعميق حالة العداء وتعزيز الشكوك المتبادلة.

الكلمات المفتاحية: بيل كلينتون، إيران، هاشمي رفسنجاني، الاحتواء المزدوج، العلاقات الأمريكية الإيرانية، العقوبات الاقتصادية، البرنامج النووي الإيراني.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 13, Issue 44, May 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

U.S. Policy Toward Iran During the First Phase of President Bill Clinton's Administration (1993–1996)

Harith Abbass Ashraf
Prof. Dr. Adel Mohammed Alolayan
Samarra University/ College of Education for Human Sciences

Abstract:

This study examines the United States, policy toward Iran during the presidency of Bill Clinton (1993–1997), within the broader context of post–Cold War international transformations. It focuses on the strategic framework of "dual containment," which aimed to limit the regional influence of both Iran and Iraq while preventing the development of weapons of mass destruction. The research analyzes the political، economic، and military dimensions of U.S. policy، including economic sanctions، diplomatic isolation، military presence in the Gulf region, and international pressure to restrict Iran's nuclear program. The study also explores Iran's response under the leadership of Akbar Hashemi Rafsanjani، highlighting its efforts toward post-war reconstruction and limited economic openness, alongside its resistance to U.S. pressure. Furthermore, the research addresses key areas of tension, such as regional conflicts, support for non-state actors، and developments in Afghanistan، demonstrating how mutual distrust prevented meaningful diplomatic engagement despite occasional indirect contacts. The findings suggest that while U.S. policy achieved certain tactical successes—particularly in constraining Iran's economic capacity and limiting access to advanced technologies—it failed to produce a fundamental shift in Iranian behavior or strategic orientation. Instead، it contributed to deepening hostility and reinforcing mutual suspicion.

Keywords: Bill Clinton, Iran, Akbar Hashemi Rafsanjani, Dual Containment, U.S.–Iran relations, Economic sanctions, Iranian nuclear program.

المقدمة:

شهد النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة أعادت تشكيل موازين القوى والسياسات العالمية، إذ برز بيل كلينتون كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1993 في مرحلة اتسمت بانتقال العالم من الثنائية القطبية إلى هيمنة القطب الواحد. وفي هذا السياق، سعت الإدارة الأمريكية إلى صياغة سياسة خارجية جديدة تقوم على مزيج من الانخراط الدولي وتعزيز الديمقراطية من جهة، واحتواء الخصوم الإقليميين من جهة أخرى.

تزامن ذلك مع تولي هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران، الذي انتهج سياسة إعادة الإعمار بعد الحرب العراقية–الإيرانية، وسعى إلى تحقيق قدر من الانفتاح الاقتصادي وتحسين العلاقات الدولية، إلا أن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بقيت محكومة بعوامل تاريخية وسياسية معقدة، أبرزها أزمة الرهائن عام 1979، واستمرار انعدام الثقة بين الطرفين.

تبنّت إدارة كلينتون سياسة عُرفت بـ"الاحتواء المزدوج"، والتي استهدفت كلًا من إيران والعراق، بهدف الحد من نفوذهما الإقليمي ومنع تطور قدراتهما العسكرية، ولاسيما في مجال أسلحة الدمار الشامل. وقد تجسدت هذه السياسة في فرض عقوبات اقتصادية صارمة، وعزل دبلوماسي، فضلًا عن تحركات عسكرية واستراتيجية في منطقة الخليج العربي، وضغوط دولية لوقف البرنامج النووي الإيراني.

وامتازت هذه المرحلة بتصاعد التوترات الإقليمية، سواء في الخليج العربي أو في أفغانستان، فضلًا عن الخلافات العميقة بشأن دعم إيران لبعض الحركات المسلحة في الشرق الأوسط، مما زاد من حدة الصراع غير المباشر بين الطرفين. وفي المقابل، لم تخلُ هذه الحقبة من محاولات محدودة لفتح قنوات تواصل غير رسمية، لكنها بقيت دون مستوى تحقيق اختراق حقيقي في العلاقات الثنائية.

أولًا: تولي بيل كلينتون الحكم وسياسته المباشرة تجاه ايران 1993–1996:

تولى بيل كلينتون منصب الرئاسة الأمريكية في كانون الثاني 1993، ركّزت إدارته في سنواتها الأولى على الشؤون الداخلية، عادًا أن السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية، ولكن سرعان ما دفعت تطورات عالم ما بعد الحرب الباردة إدارة كلينتون إلى تبنّي دور دولي نشط، (بشارة، 1993، ص40). سعى كلينتون إلى بلورة استراتيجية خارجية جديدة تتلاءم مع عصر ما بعد الاتحاد السوفيتي، تقوم على الانخراط العالمي وتوسيع الديمقراطية والأسواق الحرة وعُرفت هذه الرؤية بمبدأ "التوسّع الديمقراطي" الذي هدف إلى توسيع مجتمع الدول ذات الحكم الديمقراطي واقتصاد السوق، وشملت سياسة كلينتون دعم التجارة العالمية عبر إقرار "اتفاقية نافتا NAFTA"عام 1994 وغيرها، وتعزيز التحالفات الدولية ودور الأمم المتحدة، والتدخل الإنساني المحدود في أزمات خارجية عندما يكون ذلك ممكنًا بكلفة منخفضة ومبرر أخلاقيًا (السعدون، 2019، ص322).

واجهت إدارة كلينتون تحديات مبكرة مثل: المهمة العسكرية في الصومال والتي انتهت بانسحاب أمريكي عام 1994 بعد خسائر في مقديشو وفشل المجتمع الدولي في منع الإبادة الجماعية في رواندا 1994 لكن كلينتون حقق أيضًا نجاحات مهمة في سياسته الخارجية؛ فقد قاد جهودًا للسلام في مناطق نزاع متعددة على سبيل المثال، أدى دورًا في اتفاقيات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام 1993 ودعم

معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية عام 1994، وقاد تدخل حلف الناتو لوقف الحرب الأهلية في البوسنة، إذ قصف طيران الناتو مواقع الصرب عام 1995 مما مهّد لاتفاق دايتون للسلام، وأرسل قوات حفظ سلام أمريكية؛ لتثبيت وقف إطلاق النار، وسعى كلينتون أيضًا لتوسيع حلف شمال الأطلسي شرقًا وضمان الأمن الأوروبي بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة (عواد، 2010، ص203).

ورثت إدارة كلينتون وضعًا مضطربًا في منطقة الشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية (1991) ونهاية الحرب الباردة، وانتهجت استراتيجية الاحتواء المزدوج للتعامل مع خصمين للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة وهما: إيران والعراق، فأُعلن عن سياسة الاحتواء المزدوج عام 1993، ومفادها السعي لاحتواء وإضعاف النظامين الإيراني والعراقي معًا بدلًا من ميل كفة أحدهما، هذه المقاربة واصلت نهج إدارة جورج بوش في الحد من نفوذ إيران الإقليمي ومنع توسع قدراتها التي قد تهدد مصالح الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، وضمن هذا الإطار العام، عدّت إيران "دولة مارقة" في الخطاب الرسمي الأمريكي للمرة الأولى عام 1994، واعتُمدت سياسات صارمة لعزل ايران اقتصاديًا وسياسيًا (دوغلاس، 2010، ص235).

واتبعت إدارة كلينتون نهجًا اقتصاديًا متشددًا تجاه إيران بهدف الضغط على النظام الإيراني وعزله جاءت حزمة من العقوبات الاقتصادية تصاعدت في منتصف التسعينات، كان أبرزها: عندما أصدر الرئيس بيل كلينتون عام 1995 أوامر تنفيذية فرضت حظرًا شاملًا على التجارة والاستثمار الأمريكي مع إيران، اذ وقع كلينتون أمرًا تنفيذيًا يقطع جميع أشكال التجارة والاستثمار من قبل الشركات الأمريكية مع إيران، بما في ذلك حظر واردات النفط الإيراني التي كانت تشكل نحو 20% من صادرات إيران، واستهدف هذا الحظر بالأساس قطاع النفط الإيراني ومنع الشركات الأمريكية من المشاركة في تطويره برّر كلينتون قراره بأن العقوبات الشاملة هي الوسيلة الأنجح لكبح مساعي إيران للحصول على أسلحة دمار شامل (العامري، 2011، ص36).

وقد أعلن عن هذه العقوبات في خطاب أمام المؤتمر اليهودي العالمي في نيويورك عام 1995، في إشارة إلى أن هذه الخطوة لبّت ضغوطًا داخلية للوبي المؤيد (لإسرائيل) في الكونغرس وأظهرت للمجتمع الدولي جدية الولايات المتحدة الامريكية في قيادة حملة عزل إيران، وتزامنت هذه الخطوة مع مساعٍ أمريكية لإقناع روسيا بالتخلي عن التعاون النووي السلمي مع إيران واهمها مشروع مفاعل بوشهر، إذ حاول كلينتون إقناع الرئيس الروسي بوريس يلتسن بإلغاء مشروع مفاعل بوشهر النووي خلال زيارته لموسكو في المدة نفسها (هاورد، 2007، ص225).

ووقع كلينتون عام 1996على قانون عقوبات إيران وليبيا المعروف بقانون داماتو بعدما أقرّه الكونغرس، إذ فرض هذا القانون عقوبات على الشركات الأجنبية غير الأمريكية التي تستثمر أكثر من

حجم معين 40 مليون دولار آنذاك، وخُفض لاحقًا إلى 20 مليون في قطاعي النفط والغاز الإيراني مثّل القانون توسيعًا لنطاق العقوبات ليشمل أطرافًا دولية تتعامل مع إيران، في محاولة لقطع مصادر تمويل تطوير صناعتها النفطية جاء توقيع هذا القانون في أعقاب تصاعد التوتر عام 1996، اذ اتهمت الولايات المتحدة الامريكية ايران بالضلوع في سلسلة من الاحداث منها تفجيرات قامت بها حركة حماس داخل (إسرائيل) في ربيع 1996 ردًا على اغتيال (إسرائيل) لقائدها يحيى عياش والتي عدّت الإدارة الأمريكية أن إيران دعمتها، وكذلك تفجير أبراج الخبر في السعودية في حزيران 1996 الذي أسفر عن مقتل 19 عسكريًا أمريكيًا، والذي أشارت تقارير إلى احتمال تورط إيران فيه (ياسين، 1998، ص1).

شكلت هذه العقوبات الأمريكية أقسى إجراءات اقتصادية ضد إيران منذ أزمة الرهائن عام 1979 وقد أدى النهج الأمريكي المتشدد إلى توتر مع الحلفاء الأوروبيين، إذ اعترضت دول الاتحاد الأوروبي على فرض الولايات المتحدة الامريكية عقوبات خارج حدودها عابرة للشركات الأوروبية بموجب قانون داماتو ومع ذلك، أصرت إدارة كلينتون على أن الضغط الاقتصادي وسيلة ضرورية لتغيير سلوك إيران الإقليمي ووقف تطويرها لبرامج تسلّح خطرة (الجاسور، 2009، ص35).

ثانيًا: العلاقات الدبلوماسية بين البلدين:

خلال مدة رئاسة رفسنجاني، استمرت القطيعة الدبلوماسية الرسمية بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران التي تعود إلى قطع العلاقات إثر أزمة الرهائن، ولم تكن هناك علاقات دبلوماسية مباشرة أو سفارات متبادلة، وحافظت إدارة كلينتون على سياسة عدم الحوار الرسمي إلا بشروط واضحة، في الخطاب السياسي الأمريكي، تم تصنيف إيران كدولة مارقة، واستعمل كلينتون هذا المصطلح علنًا للمرة الأولى لرئيس أمريكي عام 1994 لوصف ايران، وعكست هذه اللغة العداء العميق وانعدام الثقة بين الجانبين في تلك المدة (النجار، 2018، ص114).

لم تستبعد إدارة كلينتون تمامًا إمكانية الحوار مع إيران إذا توافرت ظروف معينة أعلن مسؤولون أمريكيون آنذاك أنهم منفتحون على محادثات مشروطة تُجرى بشكل علني ومع مسؤولين إيرانيين مخوّلين، وقد شددت الولايات المتحدة الامريكية على أنه في أي حوار محتمل، سيكون لها الحرية بإثارة جميع الملفات الخلافية وفي مقدمتها دعم إيران لجماعات في الشرق الأوسط، ومساعيها لامتلاك أسلحة دمار شامل، ومعارضتها لعملية السلام بين العرب و(إسرائيل) عمليًا، تلقت الإدارة الأمريكية في منتصف التسعينات بعض الإشارات عبر قنوات غير رسمية من أطراف تزعم تمثيل الحكومة الإيرانية لفتح حوار، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية أصرت على التأكد من مصداقية تلك المبادرات بقيت حذرة جدًا، وفي

المقابل، ظهرت داخل إيران نفسها دعوات خجولة لتحسين العلاقات ولاسيما من شخصيات معتدلة في حكومة رفسنجاني مثل: نائب الرئيس عطا الله مهاجراني، ونائب رئيس البرلمان رجائي خراساني، إلا أن هذه الدعوات قوبلت برفض قاطع من المرشد الأعلى علي خامنئي، إذ أكد مهاجراني لاحقًا أنه لم يكن مدركًا أن القيادة الإيرانية رسمت خطًا أحمر يمنع أي حوار مع الأمريكيين في تلك المرحلة (انديك، 2001، ص59).

وسادت أجواء عدم ثقة شديدة بين الطرفين حالت دون أي اختراق دبلوماسي حقيقي خلال 1993–1997 واستمرت الولايات المتحدة الامريكية في سياسة العزلة وطالبت ايران بتغييرات جوهرية في سلوكها قبل أي تقارب، في حين اشترطت إيران إبداء حسن نية أمريكية مسبقًا وكانت وجهة نظر الحكومة الإيرانية المعلنة مرارًا على لسان رفسنجاني هي أن على الولايات المتحدة الامريكية إظهار حسن النية عبر إعادة الأصول الإيرانية المجمدة قبل أن تقدم إيران أي بادرة من جانبها(دالر، 2006، ص19). ومع ذلك، شهدت المدة حدثًا دبلوماسيًا فريدًا تمثل في تسوية قضية قانونية عالقة من حقبة سابقة، ففي شباط 1996 وافقت إدارة كلينتون على دفع تعويض مالي قدره 131.8 مليون دولار لإيران ضمن تسوية لإنهاء دعوى رفعتها ايران في محكمة العدل الدولية عام 1989 بشأن إسقاط البحرية الأمريكية لطائرة ركاب إيرانية عام 1988 لكنها بقيت خطوة معزولة ولم تُحدث تحولًا في جمود القنوات الرسمية بين البلدين خلال عهد رفسنجاني (مسعد، 2002، ص191).

ثالثا: الخلافات الامريكية الإيرانية في الخليج العربي وأفغانستان:

اتسمت سياسة إدارة كلينتون بالسعي إلى ردع نفوذ إيران الإقليمي وطمأنة حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في الخليج العربي فواصلت الولايات المتحدة الامريكية انتشارها العسكري المكثف في منطقة الخليج العربي بعد حرب 1991، بل وعززته بخطوات رمزية واستراتيجية، ففي عام 1995 أعلنت الولايات المتحدة الامريكية عن إنشاء الأسطول البحري الخامس وتمركزه في مياه الخليج العربي ومقره البحرين، وعلى الرغم من أن الوجود البحري الأمريكي كان قائمًا أصلًا، إلا أن الإعلان عن الأسطول الخامس كان رسالة قوية تؤكد الالتزام الأمريكي بأمن الخليج العربي بمواجهة أي تهديد إيراني، فضلًا عن ذلك، كثّفت إدارة كلينتون تعاونها الأمني مع دول مجلس التعاون الخليجي عبر اتفاقيات دفاعية وتنسيق عسكري وتزويدها بأسلحة متطورة، بهدف احتواء إيران(عثمان، 2002، ص91).

وقد أيدت الولايات المتحدة الامريكية موقف حلفائها الخليجيين في قضايا الخلاف مع ايران، ومن ذلك دعمها الضمني لمطالب الإمارات العربية المتحدة باستعادة جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو

موسى التي سيطرت عليها إيران منذ 1971، تفاقم التوتر حول هذه الجزر، وكان الجانب الإيراني يخشى أن تستغل الولايات المتحدة الامريكية هذه القضية لزعزعة سيطرته على الجزر وربما دعم عمل عسكري مباشر لاستعادتها لصالح الإمارات (السعدون، 1995، ص115).

وشعر صانعو القرار في ايران بتهديد من الوجود العسكري الأمريكي المتعاظم في الخليج العربي، وعدّوا أن الولايات المتحدة الامريكية قوة معادية تعمل على تطويق إيران وعزلها إقليميًا، وردًا على ذلك حذّرت إيران أنه في حال تعرضها لهجوم فإن أمن المنطقة بأكملها سيتزعزع، في تلميح إلى قدرتها على الرد ضد مصالح الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الخليجيين، وهكذا بقي الخليج العربي منطلقا لمواجهة غير مباشرة (صيقل، 2021، ص2).

شهدت سنوات ما بين 1993–1997 تطورات مهمة في افغانستان أثّرت على الحسابات الإقليمية لإيران والولايات المتحدة الامريكية" فبعد انسحاب الجيش السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، انزلقت أفغانستان في حرب أهلية ثم برزت حركة طالبان عام 1994، وسيطرت على كابل في ايلول 1996 معلنة إمارة إسلامية متشددة، ولإيران، الحدود الطويلة مع أفغانستان، فقد عارضت نظام طالبان بشدة لأسباب سياسية فدعمت ايران تحالف الشمال المناوئ لطالبان بقيادة أحمد شاه مسعود وغيره من قادة الطاجيك والهزارة بالمال والسلاح، ومن جانبها نظرت الولايات المتحدة الامريكية بقلق إلى صعود طالبان ولكنها ترددت بدايةً في موقفها، فبينما رأت فيها قوة قد تجلب الاستقرار وتنهي الحرب الأهلية وتتيح مشاريع أنابيب نفط وغاز من آسيا الوسطى، فإن تطرف طالبان أثار مخاوف الولايات المتحدة الامريكية (فضلي، 2020، ص37).

وخلال هذه المدة ، لم يكن هناك أي تنسيق بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران في الشأن الأفغاني على الرغم من عدوّهما المشترك المتمثل في طالبان بحكم الأمر الواقع، فالعداء العام بين الولايات المتحدة الامريكية وايران حال دون استغلال هذا التقاطع في المصالح، بل على العكس، استمرت الإدارة الأمريكية في ارتيابها من نوايا إيران في آسيا الوسطى، إذ خشيت من توسع نفوذ إيران السياسي والثقافي في أفغانستان والدول المجاورة، ورأت في نشاطات إيران هناك امتدادًا لتهديد نفوذها الإقليمي، وبالفعل، اتهمت الولايات المتحدة الامريكية إيران بدعم جماعات في آسيا الوسطى وبالسعي لتصدير ثورتها، مما عدّته جزءًا من سلوكها المزعزع للاستقرار الإقليمي، من جهتها، عدّت ايران أن الولايات المتحدة الامريكية تدعم ضمنيًا خصومها الإقليميين مثل باكستان بهدف تطويق إيران من الشرق أيضًا(السرحان وشرعة، 2017، ص22).

رابعًا: موقف إدارة كلينتون من البرنامج النووي الإيراني:

أولى بيل كلينتون اهتمامًا خاصًـــا لمنع إيران من تطوير برنامج نووي فبعد حرب الخليج الثانية 1991 وانكشاف طموحات نووية عراقية سرية، ازدادت مخاوف الولايات المتحدة الامريكية من انتقال دول معادية أخرى في الشرق الأوسط وعلى رأسها إيران إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، خلال مدة رفسنجاني، كان برنامج إيران النووي لا يزال في مراحله الأولى ويُطرح تحت شـعار الأغراض السـلمية، لكن الولايات المتحدة الامريكية اشـتبهت بنيّة ايران تطوير قدرة نووية عسـكرية ولذلك اعتمدت إدارة كلينتون اسـتراتيجية متعددة المستويات لعرقلة أي تقدم إيراني على هذا الصعيد (ريحانا، 1998، ص104).

استعملت العقوبات والضغوط الاقتصادية كأداة رئيسة لإعاقة حصول إيران على التقنيات والتمويل اللازم للمشـاريع النووية، وقد أوضـح كلينتون أن أحد أهم دوافع الحظر التجاري الشـامل الذي فرضـه عام 1995 هو منع إيران من حيازة أسـلحة مدمرة، وسـعت الولايات المتحدة الامريكية في المحافل الدولية للفت الانتباه إلى مخاطر البرنامج النووي الإيراني، محذرةً من سباق تسلح نووي بالشرق الأوسط إذا نجحت ايران في امتلاك القنبلة (كامل، 2014، ص62).

مارسـت إدارة كلينتون ضـغوطًا دبلوماسـية على الدول التي تتعاون مع إيران نوويًا؛ لوقف هذا التعاون، فقد ركّزت بشـكل خاص على روسـيا والصـين بوصـفهما المزودين الرئيسـين للتكنولوجيا النووية لإيران، ففي حالة روسـيا، وقعت بعد تفكك الاتحاد السـوفيتي عقدًا مع ايران للمسـاعدة في إكمال مفاعل بوشـهر النووي لتوليد الكهرباء، عارضـت الولايات المتحدة الامريكية هذا المشروع بشدة، عادّةً أنه سيعطي إيران غطاءً لاكتسـاب خبرات نووية حسـاسـة، قام كلينتون وغيره من المسـؤولين الأمريكيين بجهود متكررة لإقناع روسـيا بإلغاء أو تجميد مشـروع بوشـهر وقبيل قمته مع يلتسـين في 1995، جعل كلينتون موضـوع إلغاء مفاعل بوشهر أولوية، إلا أنه أخفق في تغيير الموقف الروسي (مهدي، 2021، ص180).

استمرت روسـيا في بناء المفاعل، الذي عدّته صـفقة تجارية مشـروعة ضـمن إطار معاهدة عدم الانتشـار، إذ كانت إيران رسـميًا طرفًا في معاهدة عدم الانتشـار، أما الصـين فكانت لديها أيضًـا صـفقات نووية مع إيران، منها بناء مفاعل أبحاث صـغير وتزويد منشـآت كيميائية لتخصـيب اليورانيوم، فضـغطت إدارة كلينتون بقوة على بكين؛ لوقف تعاونها النووي مع ايران، وفي تشـــرين الاول 1997، في أثناء قمة كلينتون–جيانغ زيمينJiang Zemin في الولايات المتحدة الامريكية، قدمت الصـــين تعهدًا مكتوبًا غير مسـبوق بإنهاء نقل التقنيات النووية لإيران، جاء هذا التعهّد الصـيني في رسـالة من وزير الخارجية تشـيان تشـي تشـن إلى مادلين أولبرايتMadeleine Albright والتزمت فيه بكين بعدم تقديم أي مسـاعدة نووية جديدة لإيران التي تتهمها الولايات المتحدة الامريكية بالسعي لامتلاك قنبلة (زهرة، 2015، ص24).

وقد انتزع كلينتون هذا الالتزام مقابل موافقته على تفعيل اتفاق التعاون النووي السلمي مع الصين والسماح بنقل تكنولوجيا أمريكية متطورة للمفاعلات الصينية، عدّ هذا الإنجاز اختراقًا مهمًا حدّ من قدرة إيران على الحصول على معدات حساسة مثل: مصنع لتحويل اليورانيوم، كانت إيران تأمل شراءه من الصين، فضلًا عن ذلك، أقنعت الولايات المتحدة الامريكية الصين بالتوقف عن بيع صواريخ كروز مضادة للسفن لإيران وعدم تزويدها بتكنولوجيا صواريخ متطورة (زهرة، 2015، ص26).

وعملت إدارة كلينتون ضمن إطار منظمات حظر الانتشار الدولية لتعزيز الرقابة على إيران، دعمت تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى عام 1995 مع التأكيد أن إيران، بصفتها دولة موقعة، عليها التزامات شفافة، وعززت التعاون الاستخباراتي مع الحلفاء لرصد أي شراء إيراني لمكونات ذات استعمال مزدوج، وفي الكونغرس، صدر قانون في أواخر 1996 يلزم الإدارة الامريكية برفع تقارير عن أي جهود إيرانية بهذا الخصوص، في سياق تهيئة الأرضية للمزيد من العقوبات إن لزم الأمر (بلقواري، 2015، ص37).

استشعرت الولايات المتحدة الامريكية أن امتلاك إيران سلاحًا نوويًا سيكون كارثيًا على أمن الشرق الأوسط والمصالح الأمريكية، إذ تخشى أن يؤدي ذلك إلى تقويض تفوّق (إسرائيل) العسكري، وإطلاق سباق تسلح نووي إقليمي مع دول عربية وتركيا، فضلًا عن خطر وقوع التقنية النووية بيد جماعات متطرفة عبر إيران، لذا تبنّت إدارة كلينتون موقفًا متشدّدًا مبنيًا على مبدأ "صفر تسامح" حيال أي بوادر لتسلح نووي إيراني، وعلى الرغم من تأكيد إيران آنذاك أن برنامجها النووي لأغراض توليد الطاقة فقط، بقيت الشكوك الأمريكية قائمة، ولاسيما مع استمرار ايران في تطوير صواريخ باليستية بعيدة المدى يمكن أن تحمل رؤوسًا غير تقليدية في المستقبل (الفايز، 2021، ص52).

ميّز سياسة كلينتون تجاه برنامج إيران النووي سعيٌ حثيث لمنع أي تحول نوعي لقدرات ايران في هذا المجال، عبر العقوبات الصارمة والحشد الدبلوماسي الدولي، ويمكن القول إن هذه السياسة أبطأت تقدم البرنامج النووي الإيراني خلال التسعينات، لكنها لم تغيّر قناعة القيادة الإيرانية بأهمية استمرار برنامجها النووي، بقي الملف النووي مصدر توتر شديد بين البلدين، ووضع كلينتون الأساس لاستراتيجية الضغط التي استمرت الإدارات اللاحقة باتباعها، أما في مدة حكم رفسنجاني، فقد نجحت إدارة كلينتون في حرمان إيران من بعض مصادر الدعم التقني الدولي وإبقاء برنامجها تحت أعين مفتوحة، وإن لم تتمكن من إجبار ايران على التخلي عنه بالكامل (المهداوي، 2018، ص124).

ويبدو أن سياسة بيل كلينتون الخارجية قد رسمت ملامح مرحلة ما بعد الحرب الباردة، جامعًا بين الانخراط العالمي ودعم الديمقراطية من جهة، والردع والاحتواء تجاه الخصوم الإقليميين من جهة أخرى.

وفي حالة إيران تبنى كلينتون نهجًا تصعيديًا تمثّل في عزل ايران اقتصاديًا ودبلوماسيًا، مع التشديد على تغيير سلوكها الإقليمي ووقف طموحاتها النووية، وعلى الرغم من نجاحه في زيادة الضغط على إيران وإضعاف اقتصادها وكسب بعض التنازلات الدولية كالتزام الصين بوقف التعاون النووي، لم تسفر هذه السياسة عن تغير جوهري في نهج إيران.

رابعًا :الرد الامريكي تجاه الدعم الايراني لحركات المقاومة الفلسطينية وحزب الله اللبناني 1993-1995:

مع تصاعد الدعم الإيراني للفصائل الفلسطينية وحزب الله، تبنّت الولايات المتحدة الامريكية سياسة صارمة لاحتواء النفوذ الإيراني ومواجهة تلك الحركات وشملت الجهود الأمريكية تصريحات سياسية عالية النبرة، وتشريعات وعقوبات، وخطوات دبلوماسية وأمنية بالتعاون مع حلفائها في المنطقة فلم تتوانَ الإدارة الأمريكية عن التنديد العلني بالدعم الإيراني للفصائل المسلحة ووصفت وزارة الخارجية الامريكية إيران بأنها "أبرز راعٍ للإرهاب الدولي في العالم واستشهدت بدعمها لحماس وحزب الله كدليل في الوقت نفسه، صنّفت الولايات المتحدة الامريكية تلك الحركات كمنظمات معرقلة للسلام، وفي 24 كانون الثاني 1995 أصدر الرئيس كلينتون أمرًا تنفيذيًا أعلن فيه تجميد أصول (12) منظمة تهدد الشرق الأوسط، بينها حماس والجهاد وحزب الله، وجاء في الأمر الرئاسي أن هذه الجماعات "تعرقل عملية السلام في الشرق الأوس "بشكل خطير كذلك صرّح كلينتون في رسالته للكونغرس مبررًا هذه الخطوة بأن سياسات إيران هي وراء تأجيج الإرهاب وتقويض السلام وقال: "**لقد اتخذتُ هذه الإجراءات ردًا على أعمال وسياسات الحكومة الإيرانية، بما في ذلك دعمها للإرهاب الدولي وجهودها لتقويض عملية السلام في الشرق الأوسط**("الخالدي، 2002، ص3) وضع كلينتون إيران وحلفاءها في خانة واحدة، وسعى المسؤولون الأمريكيون إلى كشف وفضح القنوات الإيرانية، فمثلًا: ضغطوا على الأردن ليكشف أي أدلة حول نشاطات مشبوهة للسفارة الإيرانية في عمّان لصالح حماس ووجهوا رسائل دبلوماسية حادة لإيران عبر وسطاء أوروبيين بضرورة وقف دعم هذه المنظمات إن أرادت تخفيف عزلتها لكن إيران أنكرت ضلوعها واستمرت في نهجها، مما رسّخ القناعة الأمريكية بعدم جدوى الحوار في تلك المرحلة (ليفيت، 2023).وكان الرد الأمريكي عبر عدة طرق واهمها:

1. التحشيد الدولي ضد ايران:

بالتوازي مع خطواتها المباشرة، عملت الولايات المتحدة الامريكية على حشد حلفائها الشرق أوسطيين ضد النفوذ الإيراني، اذ شجّعت الولايات المتحدة الامريكية الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية على اتخاذ موقف صارم تجاه حماس والجهاد، وقد أثمر هذا الضغط عن قرار الملك حسين حظر نشاط

حماس في الأردن في 1994 وملاحقة بعض قياداتها، وعلى الرغم من أن الاردن لم تغلق مكتب حماس فورًا، لكنها قلّصت حركته، ولاسيما بعد توقيعها معاهدة سلام مع إسرائيل في تشرين الاول 1994، أيضًا عملت الدبلوماسية الأمريكية على توعية دول الخليج العربي بخطر تمويل الجمعيات الخيرية لحماس؛ فالسعودية مثلًا أعلنت رسميًا تأييدها للسلام وضغطت لتخفيف دعم الجهات الخاصة لحماس(حمود، 2015، ص4).

وفي المحافل الدولية، دعمت الولايات المتحدة الامريكية جهودًا مثل: قرار الأمم المتحدة عام 1994 الذي أدان إيران ضمنيًا؛ لتورطها باغتيالات المعارضين في أوروبا منها: قضية ميكونوس، وشددت الولايات المتحدة الامريكية على حلفائها الأوروبيين لوقف الحوار مع إيران، باعتبار أن لا جدوى من استرضاء ايران وهي مستمرة في دعم الإرهاب، فتراجعت الاستثمارات الأجنبية فيها، وواجه اقتصادها صعوبات كبيرة (الجزائري، 2012، ص166).

2. العقوبات المالية والاقتصادية:

استعمل الرئيس كلينتون صلاحياته التنفيذية لاستهداف المنظمات التي تشكل تهديدًا، فأصدر الأمر التنفيذي 12947 بتاريخ 1995/1/24 الذي يقضي بتجميد أصول (12) كيانًا تعدّها الولايات المتحدة الامريكية تهديدًا لعملية السلام، شملت القائمة حماس، والجهاد الإسلامي، وحزب الله، والجبهة الشعبية وغيرها من الجماعات الفلسطينية، وحظر الأمر على أي مواطن أو مؤسسة أمريكية تقديم دعم مالي أو مادي لهذه المنظمات كانت هذه خطوة غير مسبوقة، إلى جانب ذلك، عملت وزارة العدل الأمريكية على ملاحقة أي نشاط لحماس داخل الولايات المتحدة الامريكية، وقد كُشف عام 1993 عن خلية تمويل سرية لحماس في مدينة شيكاغو تقوم بإرسال الاموال للحركة في فلسطين، وحققت السلطات الأمريكية مع عدة جمعيات خيرية يُشتبه بارتباطها بحماس، ووضعت الكثير منها تحت الرقابة الشديدة بدءًا من 1994 (علي، وحسن، 2022، ص52).

اما على مستوى التعامل المباشر مع إيران، فشدّدت الولايات المتحدة الامريكية الخناق الاقتصادي والدبلوماسي خلال 1993–1995، فإلى جانب إبقاء ايران في قائمة الإرهاب، بدأت إدارة كلينتون استصدار عقوبات متتالية تكبّل الاقتصاد الإيراني جزئيًا؛ بسبب رعاية الإرهاب، ففي اذار 1995 أصدر الرئيس كلينتون الأمر التنفيذي 12957 الذي حظر على الشركات الأمريكية المشاركة في تطوير موارد النفط الإيراني، ولم تمضِ أسابيع حتى وسّع الحظر بشكل شامل عبر الأمر التنفيذي 12959 في أيار 1995 مانعًا التجارة والاستثمار الأمريكي كافة مع إيران، وأوضح كلينتون في رسالته للكونغرس أن سبب

هذه العقوبات المركّزة هو سياسات إيران في دعم الإرهاب وتقويض عملية السلام والسعي لأسلحة الدمار الشـــامل، وبيّن أن الولايات المتحدة الامريكية عملت مع حلفائها لمنع ايران من الحصـــول على التقنية العسكرية والتمويل الدولي الذي قد يعزز سلوكها(المحلاوي، 2017، ص755).

الخاتمة:

يتضـح أن السـياسـة الأمريكية تجاه إيران خلال مدة رئاسـة بيل كلينتون (1993–1997) جاءت انعكاسًـا مباشـرًا للتحولات التي شـهدها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ سـعت الولايات المتحدة إلى تثبيت موقعها كقوة مهيمنة عالميًا، بتبنّي اسـتراتيجيات تجمع بين الانخراط الدولي والردع الإقليمي. وقد شكّلت إيران، في ظل قيادة هاشمي رفسنجاني، أحد أبرز التحديات التي واجهت هذه السياسة، نتيجة تباين الرؤى والمصالح، واستمرار إرث العداء التاريخي بين البلدين.

لقد اعتمدت إدارة كلينتون على سـياسـة "الاحتواء المزدوج" كإطار اسـتراتيجي للتعامل مع إيران، مركّزة على أدوات الضغط الاقتصادي والعزلة الدبلوماسية، إلى جانب الحضور العسكري في منطقة الخليج العربي، بهدف الحد من النفوذ الإيراني ومنع تطور قدراتها، ولاسـيما في المجال النووي. وسـعت إلى حشـد الدعم الدولي لسياساتها، والضـغط على الدول الكبرى لوقف تعاونها مع إيران في المجالات الحساسة، مما يعكس الطابع المتعدد المستويات لهذه الاستراتيجية.

وعلى الرغم من نجاح هذه السياسة في إضعاف الاقتصاد الإيراني نسبيًا، والحد من بعض قنوات الدعم التقني الدولي، إلا أنها لم تحقق تحولًا جوهريًا في سلوك إيران الإقليمي أو توجهاتها الاستراتيجية، بل أسـهمت في تعميق حالة عدم الثقة، وتعزيز الخطاب الرافض للتقارب داخل إيران. فضـلًا عن أن اسـتمرار القطيعة الدبلوماسية، وفشل المبادرات غير الرسمية للحوار، أظهرا محدودية النهج القائم على الضـغط دون تقديم حوافز سياسية موازية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب

1. انديك، مارتن .(2001) .أبرياء في الخارج: دبلوماسية السلام الأمريكية في الشرق الأوسط (ترجمة عمر الأيوبي). بيروت: دار الكتاب العربي .
2. بشارة، مروان .(1993) .بيل كلينتون: الحملة، الإدارة، والسياسة الخارجية .بيروت: دار الساقي .
3. دالر، ايفو .(2006) .هلال الأزمات: الاستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير (ترجمة إحسان الشيشاني). بيروت: الدار العربية للعلوم .
4. ريحانا، سامي .(1998) .العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين .بيروت: دار العلم للملايين .
5. زهرة، عطا محمد .(2015) .البرنامج النووي الإيراني .بيروت: مركز الزيتونة للدراسات .
6. صيقل، أمين .(2021) .إيران وأفغانستان: علاقة مصالح مشتركة وتعقيدات .الدوحة: مركز الوحدة للدراسات الإيرانية .
7. فايث، دوغلاس .(2010) .الحرب والقرار من داخل البنتاغون (ترجمة: سلمي بعقليني). بيروت: مؤسسة الانتشار العربي .
8. كامل، ثامر إبراهيم .(2014) .الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا كقوتين صاعدتين .القاهرة: المكتب العربي للمعارف .
9. مهدي، محمد محمود .(2021) .السنوات السمان: العلاقات الأمريكية الإيرانية والتقارب الاستثنائي .القاهرة: دار العربي للنشر .
10. النجار، هاني جواد .(2018) .السياسة الخارجية لإيران في عهد الرئيس محمد خاتمي 1997–2005 .د.م: مركز العين للدراسات الفكرية .
11. هاورد، روجر .(2007) .نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية (ترجمة: مروان أسعد الدين). بيروت .

ثانيًا: الرسائل والأطاريح الجامعية

1. بلقواري، علي .(2015) .السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مولاي الطاهر، الجزائر .
2. الجزائري، محمد نجاح .(2012) .الإمكانات العسكرية الإيرانية وأثرها على التوازن الاستراتيجي بعد 2003 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية .

3. العامري، حيدر زاير عبوسي .(2011) .العلاقات الإيرانية الأمريكية منذ عام 1997–2010 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية .

4. الفايز، قدر محمد .(2021) .السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران حيال برنامجها النووي 1957–2020 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن .

ثالثًا: المجلات والبحوث المنشورة

1. الجاسور، ناظم عبد الواحد. (2009). تأثير الخلافات الأمريكية–الأوربية على قضايا الأمة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

2. رضا، نادر علي، وآخرون. (2014). النفوذ الإيراني في أفغانستان. سانتا مونيكا: مؤسسة راند .

3. السرحان، صايل، وشرعة، علي. (2017). الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان والعراق قبل أحداث 11 أيلول .مجلة دراسات وأبحاث، (27)، 22 .

4. السعدون، جاسم خالد. (1995). العلاقات الاقتصادية العربية–الإيرانية الراهنة وآفاق تطورها .مجلة المستقبل العربي، (202)، 115 .

5. السعدون، واثق محمد. (2019). الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون .مجلة آداب الرافدين، (78)، 322 .

6. عثمان، سيد عوض. (2002). العلاقات العربية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل. القاهرة: مركز الدراسات السياسية .

7. علي، عمران عمر، وحسن، إدريس أحمد. (2022). سياسة الضغط الأمريكي وعقوباتها في تغيير سلوك إيران . مجلة العلوم السياسية، (63)، 52 .

8. عواد، عامر هاشم. (2010). مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

9. فضلي، نادية فاضل. (د.ت). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفغانستان .مجلة دراسات أولية، (45)، 37 .

10. المحلاوي، شعبان عبده. (2017). العقوبات الاقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا . مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (63)، 755 .

11. مسعد، نيفين عبد المنعم. (2002). السياسات الخارجية العربية تجاه إيران .مجلة المستقبل العربي، (279)، 191 .

12. المهداوي، مثنى. (2018). العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد توقيع الاتفاق النووي .مجلة النهرين، (6)، 124 .

13. ياسين، مجيد. (1998). أبعاد تعديل قانون داماتو .مجلة شؤون الشرق الأوسط، (73)، 1– 2 .

رابعًا: الشبكة المعلوماتية (الانترنيت)

1. سيلز، ناثان. (2018). أهداف إيران الدولية: تقييم رعاية إيران للإرهاب. معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى .
2. ليفيت، ماثيو. (2023). العلاقة بين حماس وإيران. معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى .

List of sources and references:

First: Books

1. Indyk, Martin. (2001). Innocents Abroad: American Peace Diplomacy in the Middle East (Translated by Omar Al-Ayoubi). Beirut: Arab Book House.
2. Bishara, Marwan. (1993). Bill Clinton: The Campaign, the Administration, and Foreign Policy. Beirut: Dar Al-Saqi.
3. Daalder, Ivo. (2006). Crescent of Crisis: U.S.–European Strategy toward the Greater Middle East (Translated by Ihsan Al-Shishani). Beirut: Arab Scientific Publishers.
4. Rehana, Sami. (1998). The World at the Beginning of the Twenty-First Century. Beirut: Dar Al-Ilm Lilmalayin.
5. Zahra, Atta Muhammad. (2015). The Iranian Nuclear Program. Beirut: Al-Zaytouna Centre for Studies.
6. Saikal, Amin. (2021). Iran and Afghanistan: A Relationship of Shared Interests and Complexities. Doha: Center for Iranian Studies.
7. Feith, Douglas. (2010). War and Decision from Inside the Pentagon (Translated by Salma Baqlini). Beirut: Arab Diffusion Foundation.
8. Kamel, Thamer Ibrahim. (2014). The Conflict between the United States, China, and Russia as Rising Powers. Cairo: Arab Office for Knowledge.
9. Mahdi, Mohammed Mahmoud. (2021). The Fat Years: U.S.–Iranian Relations and the Exceptional Rapprochement. Cairo: Dar Al-Arabi Publishing.
10. Al-Najjar, Hani Jawad. (2018). Iran's Foreign Policy during the Presidency of Mohammad Khatami 1997–2005. N.P.: Al-Ain Center for Intellectual Studies.
11. Howard, Roger. (2007). Iran Oil and Its Role in Challenging the Influence of the United States of America (Translated by Marwan Asaad Al-Din). Beirut.

Second: Theses and Dissertations

1. Belqouari, Ali. (2015). American Foreign Policy toward the Middle East (Unpublished Master's Thesis). University of Moulay Tahar, Algeria.
2. Al-Jazaeri, Mohammed Najah. (2012). Iranian Military Capabilities and Their Impact on the Strategic Balance after 2003 (Unpublished Master's Thesis). Al-Nahrain University, College of Political Science.
3. Al-Amiri, Haider Zayer Abbousi. (2011). Iranian–American Relations from 1997–2010 (Unpublished Master's Thesis). University of Baghdad, College of Political Science.
4. Al-Fayez, Qadar Mohammed. (2021). American Foreign Policy toward Iran Regarding Its Nuclear Program 1957–2020 (Unpublished Master's Thesis). Middle East University, Jordan.

Third: Journals and Published Research

1. Al-Jassour, Nazem Abdul Wahid. (2009). The Impact of American–European Disputes on Arab Nation Issues. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
2. ،Nader Ali, et al. (2014). Iranian Influence in Afghanistan. Santa Monica: RAND Corporation.
3. Al-Sarhan, Sayel, & Shara'a, Ali. (2017). "American Strategic Objectives in Afghanistan and Iraq before the Events of September 11." Dirasat wa Abhath Journal, (27), 22.
4. Al-Saadoun, Jassim Khalid. (1995). "Current Arab–Iranian Economic Relations and Future Prospects." Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, (202), 115.
5. Al-Saadoun, Watheq Mohammed. (2019). "American Military Strategy during President Bill Clinton's Era." Adab Al-Rafidain Journal, (78), 322.
6. Othman, Sayed Awad. (2002). Arab Gulf Relations between the Lessons of the Past and Future Prospects. Cairo: Center for Political Studies.
7. Ali, , & Hassan, Idris Ahmed. (2022). "The U.S. Pressure Policy and Its Sanctions in Changing Iran's Behavior." Journal of Political Science, (63), 52.
8. Awwad, Amer Hashim. (2010). The Presidency Institution in Formulating the Comprehensive American Strategy after the Cold War. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
9. Fadhli, Nadia Fadel. (N.D.). "American Foreign Policy toward Afghanistan." Preliminary Studies Journal, (45), 37.
10. Al-Mahlawi, Shaaban Abduh. (2017). "Economic Sanctions on Iran and Their Impact on the Science and Technology System." Journal of Legal and Economic Research, (63), 755.
11. Massad, Nevine Abdel Moneim. (2002). "Arab Foreign Policies toward Iran." Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, (279), 191.
12. Al-Mahdawi, Muthanna. (2018). "U.S.–Iranian Relations after the Signing of the Nuclear Agreement." Al-Nahrain Journal, (6), 124.
13. Yassin, Majid. (1998). "Dimensions of the Amendment to the D'Amato Act." Middle East Affairs Journal, (73), 1–2.

Fourth: Internet Sources

1. Sales, Nathan. (2018). Iran's International Objectives: Assessing Iran's Sponsorship of Terrorism. Washington Institute for Near East Policy.
2. Levitt, Matthew. (2023). The Relationship between Hamas and Iran. Washington Institute for Near East Policy.